Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.3), pages: 87 -110 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

The future of unipolarity in the international system

Assistant Lecture. Suhad Hassan Ali

Tikrit University / College of Political Science , Suhad.h.ali@tu.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received:18 Mar 2026
Accepted:15 Apr 2026
Published:1 Sep 2026

Keywords:

-The international system
- unipolarity
- the United States of America
- rising powers.

ABSTRACT

Unipolarity refers to a pattern in the international system in which power is concentrated in the hands of one state, as embodied by the United States of America, in contrast to rapid shifts towards a more open and interactive multipolarity. This shift allows for a diversity of alliance patterns according to interests and issues, and relatively limits the possibilities of escalation compared to the bipolar system, with the emergence of an influential role for mediating states in maintaining balances. In this context, American hegemony is based on integrated pillars that include military superiority, technological and knowledge leadership, and economic power, which enhances its ability to direct the course of the international system and influence its rules. However, this situation faces growing challenges with the rise of international powers such as China, the Russian Federation, and India, which opens the way for two scenarios: either the continuation of unipolarity due to the superiority of the United States, or its decline in favor of a multipolar system. The path remains dependent on the balance of power between the two sides.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثالث)، الصفحات: 87- 110، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

مستقبل الأحادية القطبية في النظام الدولي

م.م . سهاد حسن علي

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية ، Suhad.h. ali@tu.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ١٨ اذار ٢٠٢٦
تاريخ القبول :١٥ نيسان ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ ايلول ٢٠٢٦

الملخص

تشير الأحادية القطبية إلى نمط في النظام الدولي تتمركز فيه القوة بيد دولة واحدة، كما تجسدها الولايات المتحدة الأمريكية، في مقابل تحولات متسارعة نحو تعددية قطبية أكثر انفتاحاً وتفاعلاً ، إذ يتيح هذا التحول تنوعاً في أنماط التحالفات وفقاً للمصالح والقضايا، ويحد نسبياً من احتمالات التصعيد مقارنة بالنظام الثنائي، مع بروز دور مؤثر للدول الوسيطة في ضبط التوازنات ، وفي هذا الإطار، تستند الهيمنة الأمريكية إلى مرتكزات متكاملة تشمل التفوق العسكري، والريادة التكنولوجية والمعرفية، والقدرة الاقتصادية، بما يعزز قدرتها على توجيه مسارات النظام الدولي والتأثير في قواعده ، غير أن هذا الوضع يواجه تحديات متنامية مع صعود قوى دولية كالصين وروسيا الاتحادية والهند، ما يفتح المجال أمام مشهدين الأول : استمرار الأحادية القطبية بفعل تفوق الولايات المتحدة الأمريكية ، أو تراجعها لصالح نظام متعدد الأقطاب ، ويبقى المسار مرهوناً بميزان القوة بين الطرفين.

الكلمات المفتاحية:

- النظام الدولي
- الأحادية القطبية
- الولايات المتحدة الأمريكية
- القوى الصاعدة

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

منذ عام 1991 أُسدل الستار على النظام الدولي ثنائي القطبية، إثر التفكك الرسمي للاتحاد السوفيتي وإعلان نهاية الحرب الباردة، وقد أفضى هذا التحول إلى بروز مشهد عالمي جديد، تتصدره الولايات المتحدة الأمريكية بقطبية أحادية وهيمنة منفردة، اذ تولّت قيادة النظام الدولي وفق رؤاها واستراتيجياتها الخاصة.

وقد عزّز التفوق التكنولوجي الأمريكي قدرتها على رسم الخطط الاستراتيجية واتخاذ القرارات السياسية دون الحاجة إلى التشاور العميق مع حلفائه الأوروبيين، بالتوازي مع توسّع مصالحه في اتجاهات متعددة، من بينها اللجوء إلى العمل العسكري المنفرد، وإن كان ذلك غالبًا تحت مظلة الشرعية الدولية.

هذا التفرد لم يكن وليد اللحظة، بل استند إلى منظومة من النظريات والأفكار والاستراتيجيات التي تبلورت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وشكّلت الأساس الفكري للقطبية الأحادية الأمريكية، وقد أسهمت هذه الأفكار إلى جانب دور المفكرين الاستراتيجيين وغير الاستراتيجيين، في ترسيخ الهيمنة الأمريكية وتكريس موقعها المتصدر في النظام السياسي الدولي.

اولاً/ أهمية البحث:

تظهر اهمية البحث من خلال دراسة مستقبل الاحادية القطبية اهمية خاصة لكونها تتناول احد اكثر الملفات حساسية في بنية النظام الدولي المعاصر من خلال تقييم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستمرار كقوة مهيمنة في ظل صعود قوى دولية منافسة مثل الصين و روسيا الاتحادية والهند والاتحاد الاوروبي.

ثانياً/ اشكالية البحث:

تبرز اشكالية البحث من خلال وجود التساؤلات التالية ، الى اي مدى يمكن للولايات المتحدة الامريكية ان تبقى قادرة على الاستمرار في النظام الدولي في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة وصعود قوى دولية منافسة؟ هل ماتزال الولايات المتحدة الامريكية تمتلك مقومات النفوذ والهيمنة العالمية؟ وماهي ابرز تحديات مستقبل الاحادية القطبية في النظام الدولي؟ وهل يمكن استمرار بقاء النظام الدولي على هذا الحال؟

ثالثاً/ فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن الأحادية القطبية في النظام الدولي، رغم ما تواجهه من تحديات متزايدة بفعل صعود قوى دولية منافسة وتنامي التفاعلات الإقليمية، ستستمر في المدى القريب بصيغة معدّلة وليست مطلقة، إذ تسعى القوة المهيمنة إلى إعادة إنتاج تفوقها عبر أدوات اقتصادية وتكنولوجية وتحالفية مرنة، غير أن هذا الاستمرار يظل مشروطاً بقدرتها على احتواء التحولات البنيوية ومنع تشكل نظام دولي متعدد الأقطاب بشكل كامل.

رابعاً/ منهجية البحث:

يستند البحث الى عدة مناهج، ومنها المنهج التحليلي - الوصفي لشرح مستقبل تطور الاحادية القطبية بعد الحرب الباردة ، والمنهج الاستشرافي المستقبلي لاستقراء الاتجاهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي.

خامساً/ هيكلية البحث:

تنطلق هيكلية البحث من خلال المباحث الرئيسة الثلاثة والتي تتوزع كما يلي: المبحث الأول ويتناول **الاحادية القطبية ودلالات التحول،** وينقسم الى مطلبين: ركز المطلب الأول ماهية الأحادية القطبية ، والمطلب الثاني دلالات تحول الأحادية القطبية ، وجاء المبحث الثاني بعنوان : **الولايات المتحدة الامريكية كقوة احادية** ، في مطلبين هما ، المطلب الاول: الاستراتيجية الامريكية الشاملة (مرتكزات القوة الامريكية) ، اما المطلب الثاني فهو : أثر المقومات الامريكية في النظام الدولي ، في حين أن المبحث الثالث هو : **مستقبل الاحادية القطبية** ، وقسم إلى مطلبين ، المطلب الأول : مشهد بقاء الاحادية القطبية ، والمطلب الثاني : مشهد انهيار الاحادية القطبية ، كما توجد خاتمة وضحت خلاصة البحث.

المبحث الأول

الأحادية القطبية ودلالات التحول

لقد انعكست التحولات على طبيعة الهيمنة الأمريكية، التي أصبحت تواجه ضغوطًا بنيوية واستراتيجية تُضعف من قدرتها على الانفراد بإدارة النظام الدولي كما كان الحال في تسعينيات القرن الماضي، وتعبّر دلالات هذا التحول عن مسار عالمي معقد يتجه نحو إعادة توازن القوة، الأمر الذي يثير تساؤلات مهمة حول مستقبل الأحادية القطبية، واحتمالات الانتقال إلى تعددية قطبية، أو إلى نمط هجين تتشارك فيه القوى الكبرى إدارة الشؤون الدولية، ومن هنا تأتي أهمية دراسة الأحادية القطبية وتحولاتها بوصفها مدخلًا لفهم واقع النظام الدولي وآفاقه المستقبلية، وسنتناول في هذا المبحث المطلب الأول : ماهية الاحادية القطبية.

المطلب الأول

ماهية الأحادية القطبية

ان الاحادية القطبية هي المفهوم الأكثر استعمالاً لتأكيد موقع الولايات المتحدة الامريكية المهيمن في النظام الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، على أن القوة الأمريكية هي من تقود نظام الاحادية القطبية ، فضلاً عن ذلك فالأخيرة تتمتع بمستوى أمني يفوق معظم الدول الأخرى ، فهي تمتلك القدرة على التأثير والتحرك في معظم الصراعات ، او في تلك التي تختار الانخراط فيها ، كما تملك فرصاً كبيرة لفرض نفوذها على السلوك الداخلي والخارجي لأي دولة[1].

بالمقابل فإن نظام أحادي القطبية على حد تعبير " هانس "، يوصف بأنه "**ذلك النظام الذي تتمركز القوة فيه عند قوة عظمى واحدة فقط في العالم، وهذه القوة التي تتميز عن باقي القوى الأخرى في كونها تتفوق عليها من حيث مجموعة**

من العوامل، والتي حددها" ، ويرى "كينيث والتز " أن العامل الجغرافي والسكان والاقتصاد والجيش والموارد والاستقرار السياسي والكفاءة السياسية هي من تمنح القوة للولايات المتحدة الأمريكية [2]، كما يرى " ستيفن بروكس" و " وليام وولفورث" أن النظام الدولي يكون أحادي القطبية إذا اشتمل على قوة تضعها إمكاناتها من القدرات في فئة قائمة بذاتها، مقارنة بالدول الأخرى، كما يركز "نونو مونتيرو" على أربعة خصائص لنظام أحادي القطبية لابد من توفرها لكي نقول أن هذا نظاماً دولياً احادياً ، أولا كونه نظاما قائما بين الدول، وثانيا أنه نظام فوضوي، وثالثا أنه يعتمد على قوة عظمى واحدة"[3].

انطلاقاً من ذلك، أسهم انهيار الاتحاد السوفيتي في تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من التفرد كقوة عظمى في النظام الدولي، عبر فرض هيمنتها على المستويات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية. كما حافظت على حلف شمال الأطلسي (الناتو) لتعزيز هذا التفوق، لاسيما مع محدودية القدرات الدفاعية الأوروبية المشتركة. ويرى "بريجينسكي" أن استمرار نمط الهيمنة بعد الحرب الباردة يعود إلى التفوق الأمريكي الشامل، الذي أُطِّر مؤسسياً عبر منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة[4].

على الجانب الآخر يرى "ستيفن بروكس" و"وليام وولفورث" أن **"النظام الدولي يكون أحادي القطب إذا اشتمل على قوة تضعها إمكاناتها من القدرات في فئة قائمة بذاتها، مقارنة بالدول الأخرى كلها، ويظل تعريفهما وفيا لمعنى القوة العظمى الموروث من الحرب الباردة، لكن فاعليته تتضاءل باستمرار بسبب انتشار القوة"** ، فضلاً عن ذلك يعتقد "نونو مونتيرو" بأن هناك ثلاث خصائص لنظام القطبية الأحادية ، الأول هو نظام الدول من أجل تمييزه عن الامبراطوريات ، وثانيًا أنه نظام الدولي هو فوضوي، لذلك فإن القطب الأوحد غير قادر على ممارسة السيطرة في جميع أنحاء العالم ، وبالتالي فإن الدول الأخرى تملك هامشا للمناورة بشكل نسبي ، وثالثا يرى بأن القوة العظمة الواحدة تحظى بالتفوق في القوة ولا تواجه منافسة لها ، وإذ ما ظهرت أي قوة منافسة تزول سمة الأحادية القطبية من النظام الدولي، كفّ النظام عن كونه أحادي القطب، ويكشف هذا التمييز بين القطبية الأحادية والأنظمة الأخرى الإمبريالية والقطبية الثنائية ، وتعددية الأقطاب عن الطابع التاريخي الفريد لحقبة ما بعد الحرب الباردة[5].

ولذلك يتزامن الاستعمال الشائع لمفهوم القطبية الأحادية مع الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وحرية الحركة الهائلة التي تحظى بها الأخيرة ، والتي تمكنها من امتلاك مجموعة واسعة من الاستراتيجيات العسكرية ضد القوى الكبرى سواء الخصوم ام الحلفاء ، إلا أن حرية الحركة التي تحظى بيها الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بالأفول تدريجياً ، لاسيما في **"الديار الغريبة الأقرب إلى الصين"** على حد وصفة ، مع التأكيد على استبعاد مسألة المواجهة العسكرية مع الصين في إقليم الأخيرة الجغرافي ، وهي الأمر ينطبق إلى حد كبير مع التوسع الروسي في اوكرانيا ، لكن على الرغم من هذا المشهد، فإن النظام الدولي سيبقى أحادي القطبية ، طالما بقيت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة التي لديها قدرات هائلة لنشر قواتها خارج حدودها؛ إذ يمكن للصين أن تطور اقتصادًا يعادل أو ربما يفوق اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، ولديها قدرة علمية وتكنولوجية قابلة للمقارنة، لكنها ما لم تستخدم مواردها لتطوير القدرة العسكرية للقوة الكبرى على غرار الجانب الأمريكي ولهذا فإن النظام الدولي سيقى احادياً بشكل نسبي.[6]

وبذلك فإن المقصود بالأحادية القطبية في هذا السياق نظامٌ دولي تتصدره دولة واحدة تتربع على قمة هرم القوة، بفضل تفوقها العسكري على باقي الدول، وامتلاكها قدرات اقتصادية مؤثرة، لاسيما عبر مؤسسات كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلاً عن نفوذها داخل منظمات مثل الأمم المتحدة ، كما تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة على تعميم نموذجها السياسي والثقافي عالمياً بوصفه مرجعية، في ظل غياب أي قوة أو تحالف يوازي قدراتها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي[7].

وتجدر الإشارة إلى أن للأحادية القطبية ثلاثة أسس او المعايير تستند عليها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التفوق على الأخرين ، منها التفوق المادي في مجال القدرات والقواعد العسكرية ، اقتصادياً فهي تنفق أكثر من غيرها على تطوير قدرات جيشها وأسلحتها ، مع امتلاكها لعملة الدولار وسيطرتها على النظام الاقتصادي والمالي العالمي ، ويمتد هذا التفوق في المجال الثقافي والإعلامي ايضاً[8].

المطلب الثاني

دلالات تحول الأحادية القطبية

يشهد النظام الدولي تحولات متسارعة تعكس إعادة توزيع القوة عالمياً، في ظل جدل متزايد حول طبيعة النظام القادم بين استمرار الأحادية القطبية أو التحول نحو تعددية أكثر توازناً:[9]

اولاً. تراجع نسبي للأحادية القطبية مع صعود قوى دولية وإقليمية منافسة.

ثانياً. استمرار الجدل النظري حول أكثر الأنماط قدرة على تحقيق الاستقرار الدولي.

ثالثاً. تنامي أهمية دراسة توازنات القوة لفهم مسارات النظام الدولي ومستقبله.

رابعاً. تتميز مسألة سباق التسلح في هذا النوع من الانظمة الدولية بقلة حدته بالعكس النظام الدولي الثنائي الذي يكون فيه العالم منقسم إلى كتلتين او محورين ، بينما في نظام القطبية المتعددة فان زيادة تسلح دولة ما من الاقطاب لا يعد بالضرورة موجه الى اي من الاقطاب الأخرى.

خامساً. تبرز في هذا النوع من الانظمة الدولية الدول الوسيطة التي تسهل وتساهم في تسوية الخلافات والنزاعات التي تنشأ بين الدول.

سادساً. ان نظام القطبية المتعددة يعد شرطاً رئيساً من شروط الاداء الصحيح لميزان القوى، الذي يتم فيه ردع أي تهديد للسلام من طريق اعادة تشكيل التحالفات في النظام الدولي، وكبح اي قوة تهدد التوازن والسلام القائم ، فإعادة التحالفات تستوجب وجود اقطاب متعددة وهذا غير موجود في نظام القطبية الثنائية او نظام القطبية الاحادية[10].

ورغم المبررات التي طرحها انصار نظام التعددية القطبية ، إلا أن هناك من المفكرين والباحثين ممن يرى عكس ذلك من منظورهم أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة استعمال القوة بين الدول ، وتعد الحقبة الممتدة من معاهدة ويستفاليا 1648 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 دليلاً واضحاً على اضطراب هذا النظام ودوماً ازماته [11].

بالمقابل، تتشكل بنية النظام الدولي الراهن من مجموعة واسعة ومترابطة من المعايير والمؤسسات والمنظمات والآليات، تعكس وجود اتجاهين رئيسيين : قوى داعمة وأخرى معارضة ، وتبرز ضمن هذه البنية مؤسسات رسمية مثل الأمم المتحدة ، ومنظمة التجارة العالمية التي تصدر قرارات ملزمة، فضلاً عن أطر غير رسمية كمجموعة العشرين ، و"مجموعة بريكس" التي تتيح مشاورات مرنة، كما تستند هذه البنية إلى قيم ليبرالية تدعم التجارة المفتوحة، والتحولات الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان[12].

الا ان هناك مجموعة من المؤشرات تبين بأن النظام الدولي الحالي يتجه نحو اللاقطبية الدولية ، لعل ابرزها انسحاب "بريطانيا" من "الاتحاد الأوربي"، والذي أدى إلى حدوث تحولات النسق الإقليمي لدول الأوربية من الناحية السياسية والاقتصادية مما أثر على النظام الدولي بالمجمل ، فضلاً عن ذلك فهناك بعض الدول مما استطاعت من اضعاف الهيمنة الأمريكية منها "روسيا الاتحادية" و"الصين" ، فالأخيرتين تحدتا "الأيديولوجية الليبرالية" ، ودعتا في الوقت نفسه إلى التمسك بمعايير السيادة وسلامة الحدود ، ففي حالة روسيا الاتحادية والصين ، فكلاهما يسعيان إلى الافادة من التجارة العالمية والاستثمار الاجنبي المباشر في تعظيم قدراتهما ، بينما تتجاهلان في الوقت نفسه المعايير الأخرى مثل "حقوق الانسان" و"الديمقراطية" ، كما تعد روسيا الاتحادية والصين أبرز دولتين في "مجموعة بريكس" أحد التشكيلات الاقتصادية الاسرع نمو في العالم، ومع ما تمتلكه الدولتان من صراع الزعامة العالمية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن سعي "البرازيل" و"الهند" و"جنوب افريقيا" لاحتلال مكانة في النظام الدولي، فان الهدف الاساس لــ "مجموعة بريكس" هو اعادة هيكلة النظام الدولي.

المبحث الثاني

الولايات المتحدة الامريكية كقوة احادية

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينيات القرن العشرين إلى إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، بحيث تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية موقع القوة الأحادية المهمة ، واستند هذا الموقع إلى جملة من المقاومات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية التي عززت قدرتها على التأثير في مسارات التفاعلات الدولية ، فضلاً عن هذه المقومات تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية شاملة هدفت إلى إدارة النظام العالمي ، وفق رؤيتها اعتمدت فيها على التفوق العسكري ، فضلاً عن تفعيل أدواتها الدبلوماسية وتعزيز منظومة الاقتصاد الليبرالي ، إلى جانب دعم انتشار القيمة الديمقراطية كوسيلة لترسيخ نفوذها ، ومن هذا المنطلق أصبحت دراسة موقع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة أحادية ضرورة عالمية واكاديمية من أجل فهم طبيعة التحولات التي يشهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وما ارتبط بها هذه الحقبة من ديناميات تنافسية على صعيد الساحة الدولية وصعود قوى أخرى تسعى إلى اصلاح اخلال موازين القوى في النظام الدولي.

المطلب الأول

الاستراتيجية الامريكية الشاملة (مرتكزات القوة الامريكية)

تمثل مسألة تحليل مرتكزات القوة الأمريكية مدخلاً اساسياً لفهم طبيعة النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من ترسيخ حضورها على الصعيد العالمي بالاعتماد على قدرات اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية ، وقد أسهمت هذه المرتكزات في تعزيز قدرتها على التأثير في اتجاهات السياسة الدولية وصياغة التفاعلات الاقتصادية والأمنية على مستوى عالمي، وتساعد هذه المرتكزات في تفسير كيفية حفاظ الولايات المتحدة الأمريكية على موقعها القيادي طيلة السنوات الماضية ، كما تتيح تقييم التحديات التي تواجهها في ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة وصعود القوى الصاعدة التي تسعى لإعادة تشكيل موازين القوة ، ومن هذه المرتكزات ما يلي :

اولاً. المقومات العسكرية الامريكية:

تُعدّ القوة العسكرية ركيزة اساسية للهيمنة الأمريكية، إذ تشكلت عبر التاريخ من خلال القوة والروح القتالية للمستوطنين الأوائل هناك ، إلى جانب ذلك فقد أسهم الإرث العسكري في تكوين عقلية سياسية ترى في القوة وسيلة لتحقيق الأمن والمصلحة القومية ، ومع تطور الدولة، أضحت المؤسسة العسكرية أداة محورية في لتعزيز فاعلية السياسة الخارجية، كونها استخدمت لحماية مصالح البلاد ومنع القوى الأخرى من الاقتراب من مجالها الحيوي[13].

وبمرور الزمن أصبحت القوة العسكرية الأمريكية منظومة متكاملة من الناحية الكمية والنوعية ومنح البلاد تفوقاً في مجال الانتشار السريع والقواعد العسكرية عالمياً ، واصبحت في الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك تفوق في القوات الجوية والبحرية والبرية مع توفر لديها أحداث المعدات والانظمة اللوجستية والاستخباراتية ، وبالتالي فقد اصبحت الأخيرة أكثر الدول استعداد للتدخل خارجياً بشكل منفرد او عبر تحالفات بالنظر لانتشار قواعدها العسكرية ، كما تمتلك في الوقت نفسه اسطول بحري هو الأقوى عالمياً ، إلى جانب حاملات طائرات وترسانة النووية متطورة ، مع توفر لديها الطائرات الشبحية والاسلحة الذكية والدفاعات الجوية فائقة التطور ، ومن هذا المنطق فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية الأقوى في العالم، والقادرة على ممارسة النفوذ عبر الردع أو استخدام القوة المباشرة .[14]

بالمقابل تقترن قدرة الولايات المتحدة العسكرية من الناحية التقليدية بالحجم الاجمالي للقوات المسلحة الأمريكية [15]، إذ يبلغ عددها جيشها بحسب احصائية العام 2025 نحو (1.1 مليون جندي) موزعة على مختلف الصنوف العسكرية المعروفة [16]، اما من الناحية النووية فان الولايات المتحدة الأمريكية تعد الدولة الأولى على مستوى ما تتمتع به اسلحتها النووية من نوعية متطورة بفعل التقنية العالية المستخدمة فيها ، والتي تصل اعدادها إلى قرابة (١٥) الف رأس نووي [17].

كما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية اكبر عدد من الغواصات النووية في العالم تصل الى حوالي (٥٠٠) غواصة نووية ، فضلاً عن امتلاكها لنحو (٥٠٠) قاذفة استراتيجية بعيدة المدى، وبالتالي في الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج "حرب النجوم*" الذي يوفر لها دون غيرها من دول العالم حماية ضد اي هجوم نووي من الخارج [18].

فضلاً عما سبق فهي تمتلك اكثر من (١٠) الاف مليون طن من مادة تي ان تي اي ما يعادل اربعة اضعاف جميع القدرات التدميرية التي استعملت في الحرب العالمية الثانية، اما من حيث اجمالي الانفاق العسكري، فتعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الاعلى انفاقاً من الناحية العسكرية عالمياً ([19]) .

ومما لاشك فإن هذه الامكانيات الاقتصادية والعسكرية اتاحت للولايات المتحدة الأمريكية امكانية الانتشار العسكري الواسع في جميع انحاء العالم، فضلا عن تلبية متطلبات الحرب سواء لها او لحلفائها عن اقتضاء الضرورة ، إلى جانب ما سبق تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بتأثير عسكري فعال عبر نظام تحالف استراتيجي وهو حلف الشمال الأطلسي الناتو ، والذي يعد الآلية التي تعبر بواسطتها الإدارة الأمريكية عن دورها العسكري ليس في اوروبا فحسب، وانما عالمياً ، الأمر الذي يجعل من الأمريكيين فاعلين مؤثرين حتى في الشأن الأوربي ، مع بيان أن ادوار حلف الشمال الاطلسي الناتو لا تقتصر في الجوانب العسكرية فحسب وإنما اصبحت وسيلة لمواجهة الإرهاب ووقف حالات انتهاك حقوق الأنسان وتطبيق الديمقراطية عن اقتضاء المصالح للدول الغربية.

على الجانب الأخر من المقومات العسكرية الأمريكية فقد أصبحت شركات الأخيرة هي المصدر الأول لنحو (90%) من النزاعات والحروب التي يشهدها العالم اليوم، فمن اصل (٥٠) نزاعاً حدودياً أو عرقياً وقع في المدة بين العام ١٩٩٣ إلى العام ١٩٩٤ كان طرف واحد على الاقل من الاطراف المتنازعة يحصل على السلاح الأمريكية في (٤٥) نزاعاً، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المورد الرئيس للسلاح في ((١٨) حالة نزاع ، فضلاً عن ان ثلاث شركات أمريكية تبوئت المراكز الثلاثة الأولى على مستوى العالم مبيعاً للأسلحة منذ عام 1995 ، فضلاً عن ان نحو (١١) شركة امريكية تقع بين اكبر عشرين شركة من حيث المبيعات للأسلحة على مستوى العالم في العام نفسه([20]).

ثانياً. مقومات القوة التكنلوجية والمعرفية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد القدرة التكنولوجية من أهم مرتكزات القوة لدى الولايات المتحدة الأمريكية ، فصناعة الغد هي صناعة المادة الرمادية مايكرو إلكترونيك، والبيوتكنولوجيا، وبرامج الكمبيوتر والرقائق المعلوماتية والروبوتات والاتصالات ، وبذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية امتلكت الريادة العالمية من حيث امتلاك القدرات التقنية ، فهي الأسرع في مجالي الابتكار واستغلال التقنيات الحديثة ، وهذا لا يعمل كمؤشر قوة داخلية بل يتحول الى اداة استراتيجية توجه السياسة الخارجية الامريكية، ففي مجال المنتجات ذات التكنولوجيا العالية ، فقد تبوئت الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في انتاج الالكترونيات بنسبة (٤٠) متفوقة على حليفتها اليابان (٢٧) ، وحافظت على صدراتها في مجال تصدير الطائرات والكيميائيات الصناعية والزراعية والمحركات والتوربينات والآلات المكتبية والاحصائية ، بينما احتلت المركز الثاني في صادرات الادوات الكهربائية والمواد البلاستيكية والعقاقير الطبية بعد الصين ([21]).

وفي السياق نفسه تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم من حيث تصدير الحاسبات الموجودة ، فمن اجمالي (٢٢٨) مليون جهاز حاسوب في العالم ، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من (١٠٠) مليون جهاز بنسبة تصل الى (٤٥) من العالم، كما أن سوق الحاسبات الصغيرة بها يعادل (٣٦%) من حجم السوق العالمي والذي يبلغ (٧٠) مليون

جهاز، اما في مجال انتاج البرامج وتطويرها فتعد الولايات المتحدة الامريكية اكبر منتج للبرمجيات على الصعيد العالمي ، ويتجاوز انتاجها (٤٥%) من حجم الانتاج العالمي، تليها دول "الاتحاد الأوربي" بنسبة (٢٣) ثم الدول الآسيوية على غرار اليابان والهند والتي تصل نسبة انتاجهم نحو (١٨) ، فضلا عن ذلك، فان أكثر من 50% من عدد السكان الاجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية يستعملون شبكة الانترنيت العالمية في الوقت الراهن، تليها في الترتيب الصين إذ وصل عدد مستخدمي الانترنيت فيها الى ١٦% من العدد الإجمالي للسكان، اذ يقدر ما تخصصه سنويا للبحوث العلمية والتطور التقني بمجموع ما تنفقه الدول الصناعية السبع، ولها 50% من براءات الاختراع المودعة في العالم، و30% من المنشورات العلمية العالمية، وأكثر من نصف الأقمار الاصطناعية، و90% من الفائزين بجائزة نوبل في الكيمياء والعلوم والاقتصاد، وتحتل المركز الأول في إنتاج الإلكترونيات أي بنسبة 40% مقابل 27% في اليابان [22].

ثالثاً. المقومات الاقتصادية الامريكية:

يُعدّ المقوم الاقتصادي ثاني اهم المرتكزات من حيث القوة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية من اجل تحقيق تفوق الأخيرة عالمياً ، إذ تمتلك أكبر اقتصاد في العالم من حيث القيمة والقدرة الانتاجية ، وتستند في ذلك على تبني اقتصاد السوق الحر الذي يقوم على المنافسة والاستثمار ، مع وجود تطور كبير في قطاع الخدمات والتكنولوجيا ، فضلاً عن الانخفاض النسبي في مستوى الشيخوخة مقارنة بالدول الصناعية الأخرى ، مما جعلها ذات قدرات اقتصادية كبيرة ، كما تُعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى عالميًا في حيث الصادرات والواردات، وتسيطر على جزء كبير من التجارة العالمية عبر شركاتها متعددة الجنسيات التي تهيمن على مجالات والطيران، والدواء، والسيارات.[23]

على الجانب الآخر بلغ معدل سكان الولايات المتحدة الأمريكية هم ممن تجاوزوا الخامسة والستين من العمر (١٢%) ، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة الى (٢٠%) بحلول العام ٢٠٢٧ ، مما يدلل على ان تلك الزيادة في عدد السكان الأصغر سناً سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الامريكي، ومن ناحية اخرى تعد الولايات المتحدة الأمريكية اكبر قوة تجارية.

المطلب الثاني

أثر المقومات الامريكية في النظام الدولي

شكل انهيار الاتحاد السوفيتي فرصة نادرة امام الولايات المتحدة الأمريكية لترسيخ زعامتها على العالم مستندة في ذلك الى مقومات القوة التي تحتكم عليها ولا سيما القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ، ففي الوقت الذي تمتاز فيه الولايات المتحدة الأمريكية وكما سبقت الاشارة بحيازتها على اقتصاد ضخم ومتنوع بجميع عناصره ، فإن تحكمها من ناحية أخرى بركائز العالم الاقتصادية متمثلة بمؤسسات "بريتون وودز " ، قد اتاح لها فرصة خلق اقتصاد عالمي مفتوح وموحد بقيادتها ، نظراً لسيطرتها على سلطة القرار في المؤسسات المالية والنقدية

بالمقابل لا تختلف منظمة التجارة العالمية "الكات" عن ذلك ، اذ تعد بصورة خاصة مكسباً للولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك عبر استعمالها كأداة للتأثير في السياسات الخارجية للدول الأخرى، لاسيما في المجال الاقتصادي ، كتأمين

فتح الاسواق مثلاً لاستيعاب الصادرات الامريكية ، وان نمو التجارة يعد من الأولويات الخارجية للجانب الأمريكي من أجل مواجهة المشكلات التي تعاني منها البلاد اقتصادياً ، وفي الوقت نفسه للتأثير على واقع الترابط بين النشاط التجاري واهميته بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية ، ويذهب "جيفري مارتن" الوكيل الاسبق لوزارة التجارة الأمريكية للقول إلى : "**ان التجارة الخارجية للولايات المتحدة على قدر كبير من الأهمية والى درجة اصبحت تعد فيها جزءاً لا يتجزأ من النشاط السياسي الخارجي الأمريكي، وبصورة لم تكن معهودة من قبل**" ([24]).

اما على صعيد التأثير العسكري فالولايات المتحدة الامريكية تؤكد ان قوتها العسكرية لا تزال عنصراً لا غنى عنه لمواجهة كافة التهديدات ومنعها ، بل والاقتال واستعمال القوة من أجل الانتصار على الاعداء المحتملين، وعلى الرغم من وجود بدائل للقوة المسلحة كسلاح المعونات الاقتصادية وقضية حقوق الانسان والارهاب كوسيلة ضغط سياسية، إلا ان خيارات القوة العسكرية تبقى دوماً على بقية الخيارات الأخرى في السياسة الخارجية الأمريكية ([25]).

فضلاً عما تقدم، فان تأثير القدرات الامريكية الاقتصادية والعسكرية قد جاء مقترناً بنفوذ وتأثير سياسي عالمي كبير ، لاسيما عبر الهيمنة منظمة الامم المتحدة ، والتي ظهرت بشكل أكثر وضوحاً بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والذي ساعدتها على تعزيز هيمنتها عالمياً ، وذلك عبر توظيف منظمة الامم المتحدة ولاسيما مجلس الامن ، الذي بات يعمل بفاعلية اكبر من السابق في معالجة العديد من المشكلات العالمية فضلا عن اختفاء ظاهرة الفيتو حق النقض التي لازمت عمله طوال الحرب الباردة لإضفاء الشرعية على انماط سلوكها الامر الذي جعل مجلس الامن وكانه أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية ([26]).

وبذلك، تؤثر بنية النظام الدولي وتوزيع الموارد والقدرات على سلوك الدول وحدود تحركها، مما يعزز سيطرة بعض الدول على غيرها، ويُوصف النظام الدولي الحالي بأنه هيكل مركب يجمع بين الأحادية القطبية وتعدد الأقطاب النسبية. ([27])

تترسخ فيه قدرة الولايات المتحدة الأمريكية بالتفوق على الدول الأخرى من خلال حيازتها قدرة عسكرية تعد هي الاقوى والاضخم ولو نسبياً مقارنة بغيرها، الامر الذي مكنها من ممارسة دور سياسي دولي مؤثر ، ومن ثم فرض هيمنتها العسكرية على الصعيد العالمي ([28]).

اقتصادياً فالنظام الدولي الراهن بحسب بعض الباحثين يتخذ هيكلاً متعدد الاقطاب، إذ نجد بأن القوى الاقتصادية قد توزعت على مراكز قوة متعددة منذ مدة سابقة على انتهاء الحرب الباردة، ولاسيما بعد ان اصبحت الفجوة التي تفصل الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً عن القوى الاخرى ليست كتلك التي كانت في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتأتي في مقدمة هذه الدول المنافسة اقتصادياً للولايات المتحدة الأمريكية اليابان والصين والاتحاد الأوربي، اما سياسياً، فقد اخذ العالم يعيش نمطاً جديداً من العلاقات السياسية الدولية ، تتعدد القوى الدولية الحكومية والشعبية والقومية وغير القومية، وكلها عوامل تؤثر في النظام الدولي، فالأخير لم يعد نظاما بسيطا محكوما فحسب بالعامل العسكري ، وإنما اقتصادياً ودبلوماسياً، بفعل عدة تطورات اقتصادية وتكنلوجية واعلامية معاصرة ([29]).

ولذلك، وللتعقيد والتداخل اللذان اخذت تتسم بها المشكلات الدولية لم يعد بإمكان دولة واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، ان تجد الحلول لها على وفق ارادتها ومصالحها، وانما على وفق ارادات ومصالح الدول الأخرى ايضاً ، وفي ضوء ذلك، فالهيكلية السياسية المركبة التي يتسم بها النظام الدولي الحالي لاتعد هيكلية دائمة بقدر تمثل مرحلة انتقالية سوف تستمر ، ثم تبدا بالتحول نحو الهيكلية المستقبلية للنظام الدولي والتي ترجح أن تكون قائمة على التعددية القطبية ، وبذلك قد يكون من السابق لأوانه تحديد الشكل النهائي لنمط التفاعلات بين الدول الفاعلة في النظام المتعدد الاقطاب، وذلك لان حداثة النظام غير مواتية لاستقرار نمط التفاعلات الدولية بشكلها النهائي والمستقر، إلا أن هذا لا يمنع من رصد بعض هذه الانماط ، ففي ظل نظام متعدد الاقطاب تدين الدول للنهج السياسي والاقتصادي للدول الفاعلة والمتماثلة معها ، وذلك فان امكانية الصراع الايديولوجي وبالقياسات نفسها التي كانت تحكم عمليات المواجهة والصراع في عهد القطبية الثنائية سوف تتراجع الحساب التنافس الاقتصادي العالمي ([30]).

المبحث الثالث

مستقبل الاحادية القطبية

شهد النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة تحولات عميقة أعادت تشكيل بنية القوة العالمية، فقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة ضمن إطار الأحادية القطبية ، غير أن هذا النمط لم يعد مستقرًا، في ظل تنامي قدرات قوى دولية أخرى وتصاعد التحديات المعقدة التي تؤثر في طبيعة التوازنات العالمية ، وقد أفرز هذا الواقع نقاشًا متزايدًا حول مدى قدرة الأحادية القطبية على الاستمرار أو احتمالية تراجعها، وفي هذا السياق، تتباين الرؤى بين اتجاه يؤكد إمكانية تجددها بصيغ أكثر مرونة، وآخر يرجح أفولها تدريجيًا.

لذلك، سيتم تناول مستقبل الأحادية القطبية من خلال مشهدين رئيسيين، يتمثل الأول في بقاء الأحادية القطبية ، فيما يتناول الثاني انهيار الاحادية القطبية.

المطلب الأول

مشهد بقاء الاحادية القطبية

يقوم هذا المشهد على افتراض استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، مدعومة بتفوقها العسكري والتكنولوجي، وقدرتها على إدارة التحالفات العالمية، إلى جانب هيمنتها على المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية ، كما تعزز هذا المشهد مرونة السياسة الخارجية الأمريكية في احتواء المنافسين وتكييف أدوات النفوذ بما يتلاءم مع التحولات الدولية ، لعل أبرز مؤشرات هذا المشهد ما يلي:

اولاً. الجيش: تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى جيش في العالم وأكثرها تطورًا، وانتشاراً لاسيما في مجال القواعد العسكرية والنفوذ.

ثانياً. الاقتصاد والتكنولوجيا: لا تزال الولايا المتحد الأمريكية الاولى من الناحية الاقتصادية (حسب الناتج المحلي الإجمالي)، وتهيمن الشركات الأمريكية التكنولوجية على السوق العالمي، وتضم أكبر سوق للأوراق المالية ، كما ان الدولار الأمريكي هو العملة الاحتياطية والقيادية عالميًا، لاسيما في أسواق الطاقة، مما يعزز قوتها الاقتصادية.

ثالثاً. القوة الناعمة والثقافة: يسهم هوليوود والموسيقى والابتكار في تعزيز النفوذ الأمريكي ثقافياً.

رابعاً. **التحالفات والمؤسسات**: شبكة تحالفاتها الدولية ومؤسساتها القوية تضعها في موقع فريد للتأثير العالمي[31].

كما أن إن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل تتمتع بمجموعة من نقاط القوى التي ستظل تحتفظ بها، وكما يلي:

1. **الموقع الجغرافي**: يمنح الموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية قوة، ويجعلها في منأى عن أي تهديد من قبل أي منافس حقيقي في الجوار.
2. **وفرة المصادر الطبيعية**: تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دول العالم امتلاكا للأراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن غناها في المصادر الطبيعية، وتوشك في الوقت نفسه على الوصول إلى درجة الاكتفاء الذاتي نسبياً في مجال الطاقة.
3. **اقتصاد محلي قوي**: يمكن تلمس مظاهر قوته في التكامل، وقوى العمل، وأسواق النفط، والبراعة في الابتكار، والتصنيع والتقنية والخدمات، وهو ما يبرهن على صموده ومرونته بالمقارنة مع الاقتصاديات الناشئة المعرضة للاختناقات التنموية.
4. **اقتصاد مترابط مع العالم**: يرتبط الاقتصاد الأمريكي بشكل وثيق مع اقتصاديات الدول الصاعدة لاسيما في جنوب شرق آسيا وامريكا اللاتينية واوروبا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وبالتالي فهي تبقى مركزاً للنفوذ في المجال التجاري وتدفق رؤوس الأموال وتداول الدولار عمالياً ، وامتلاكها للخزانة التي تعد الملاذ الأمن للادخار عالمياً[32].
5. **التنوع العرقي**: يستم المجتمع الامريكي بأنه متنوع ثقافياً وعرقياً ومنفتح على الهجرة وتقبل الأخرين كما ان العوامل الديموغرافية تجعل من البلاد تتفوق على غيرها ، فضلاً عن النظام التعليمي والثقافة التي تجذب المواهب من جميع أنحاء العالم.
6. **قدرة متواصلة لاستقطاب الدول** التي بدونها لا يمكن أن يكون هناك قيادة، وأن هناك العديد من الدول، تبدي إعجابه بإنجازات الصين الاقتصادية، فإنه لا الصين، ولا أي دولة أخرى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية تتوفر لها القدرة على استقطاب لها ضمن مجموعة كبيرة من التحالفات والشراكات العالمية ، كما في الحالة الأمريكية ، كما أن الدور المركزي في النظام العالمي الليبرالي وجد أصلًا لخدمة النفوذ والمصالح والمعتقدات الأمريكية.[33]

المطلب الثاني

مشهد انهيار الاحادية القطبية

يقوم هذا المشهد على افتراض تراجع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تصاعد قوى دولية منافسة وتزايد التحديات البنيوية التي تحدّ من قدرتها على الانفراد بقيادة النظام الدولي، فضلًا عن تنامي الأدوار الإقليمية وتآكل فاعلية

أدوات الهيمنة التقليدية ، كما يعكس هذا المشهد انتقالًا تدريجيًا نحو توازنات أكثر تعقيدًا وتعددًا في مراكز القوة ، لعل أبرز مؤشرات هذا المشهد ما يلي: [34]

اولاً. أدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى صعود قوى دولية جديدة تتمتع بالتأثير في ميدان العلاقات الدولية، لذلك ذهبت التوقعات باحتمالية ولادة نظام دولي جديد تتعدد فيه القطبية ، ومرده عدم توافر قوة دولية في حيازتها كل المقومات التي تؤهلها من الهيمنة على النظام الدولي بأكمله كما حدث مع الولايات المتحدة الأميريكية ، كما ان الدول الكبرى سعت لإحداث تغيير في بنية النظام الدولي، بما يحقق أهدافها ويضمن مصالحها وتطلعاتها في البيئة الدولية ، ويمكن عد ان اهم دولة مرشحة بأن تكون قطب فاعل رئيس في النظام الدولي الجديد هي كلاً من الصين و روسيا الاتحادية ، وربما دول أخرى من القوى الصاعدة، اذ تعد الصين إحدى الدول التي لها طموح في تعزيز مكانتها عالمياً، وهذا الطموح برز من خلال نشاطاها الذي تجاوز مجالها الحيوي المقدر بالقارة الآسيوية ، بل توزع وتنوع في عدة مناطق عالمياً، وهذا ما حفز الولايات المتحدة الأمريكية على تبني سياسة تحد من الطموحات الصينية، لاسيما وان المؤشرات تذهب نحو احتمالية التحول في طبيعة النظام الدولي، أما بالنسبة لروسيا الاتحادية المنافس التقليدي للولايات المتحدة الامريكية لا تخفي هي الأخرى مساعيها ، لاستمالة أكبر عدد من الدول لتشكيل تحالفات استراتيجية ودولية واقليمية سياسية واقتصادية تمنحها القدرة لإعادة تموضعها لتصبح قطب في النظام الدولي الراهن ، فضلاً عن وضع حد لحالة التفرد الذي تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً ، كما ان عدم انسجام روسيا الاتحادية مع دول اوروبا الغربية بل وعزلها عن محيطها الأوروبي لا سيما بعد حربها ضد أوكرانيا عام 2022 ، كان قد حفز رغبتها في استعادة دورها في ميزان القوى الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي[35].

ثانياً. بروز نظام دولي متعدد الأقطاب:

على اثر تصاعد تأثير عدد من القوى الدولية وفاعليتها في البيئة الدولية ، يعتقد الكثير من الخبراء والمفكرين بأن النظام الدولي الحالي يتجه نحو التعددية نتيجة التحولات الكبير التي تشهدها العلاقات الدولية ، كما أن القوى الفاعلة في المستقبل ستكون جاهزة لأخذ دورها، وتحمل تكاليف القيادة وادارة الأزمات والقضايا العالمية، وسيتم ذلك وفق سياسات اما تعاونية او تنافسية ، اذ ان القوة والقدرات ستكون موزعة على ان تكون الادارة تشاركية بين عدد من القوى، لذا فأن التحول في النظام الدولي الى قطبية متعددة بالتأكيد سيخلق فرصة أمام الصين الطامحة للريادة العالمية لكي تبرهن بأن دورها وقوتها ليس على الصعيد الاقليمي الآسيوي فحسب، وإنما عالمياً ايضاً ، وهذا لا ينفي في الوقت نفسه ان تواجه الصين منافسة من قبل القوى الدولية الصاعدة الأخرى الساعية لأداء دور محوري في العديد من القضايا الدولية[36].

كما ان فكرة تعدد الفاعلين في بيئة النظام الدولي يعززها وجود بوادر تساعد في الاستنتاج ان مستقبل النظام الدولي يذهب باتجاه التعددية القطبية ومن هذه البوادر : [37]

1. **التحديات الدولية**: هناك جملة من التحديات الأمنية والاقتصادية وتحديات البيئة وتحديات الانتشار النووي والنزاعات المحلية والإقليمية، تستدعي تشاركا دولياً لحلها، فليس هناك دولة واحدة مهما بلغت قدراتها ان تقود مشروعاً عالمياً بشكل شامل تعالج كل التحديات ، لذا فالمعطيات تدفع باتجاه زيادة حدة التعاون والشراكات الدولية في مواجهة هذه

التحديات ، وهذا ما يعزز وجهات النظر التي ترى في النظام الدولي يتجه للتعدية ، لاسيما في ظل الحضور الفاعل للصين عالمياً ، رغم الدور الأمريكي الفاعل والمؤثر ، إلا انه قد يكون مؤقت نسبياً لحين نضج القوة اللازمة المكافئة القوة الأمريكية أو معادلتها.

2. **تراجع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية** : ان احد أهم المؤشرات لزيادة مصداقية مشروع التعددية القطبية العالمية، هو أن نظام الهيمنة السائد منذ عام 1991 تعرض لكبوات ساهمت بأن تكون الأحادية القطبية أكثر مرونة او أقل صلابة ، إذ أن الكثير من الدول الحليفة والمنافسة للولايات المتحدة الأمريكية سعت لتبني سياسات أكثر مرونة تحقيقاً لمصالحها ، ومن هذا المنطلق فأن مفهوم الشراكة الدولية انبثق نتيجة عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة العالم بمفردها، مما دفع إلى إيجاد بديل استراتيجي تذهب اليه الولايات المتحدة الأمريكية ، ولهذا قد يشهد المستقبل القريب أو المتوسط تغيير سواء من ناحية القوة الفردية المتمثلة في الدول القومية أو عبر تحالفات جديدة لعل اهمها الاقتصاد، والتي ما انفكت بالتطور لتأخذ أبعاد سياسية وعسكرية واستراتيجية[38].

كما ان مثل هذه الرؤى لها ما يدعمها في مراكز الابحاث والادارات الحكومية في عدد من الدول الكبرى وبعض مراكز صنع القرار، ومن ذلك تقرير اتجاهات كونية (2025) الصادر عن مجلس الاستخبارات الوطني الامريكي، والذي توقع حدوث تغيير في النظام الدولي عام 2025 لصعود قوى جديدة، ونمو الاقتصاد العابر للقومية، والانتقال التاريخي للثروة النسبية والقوة الاقتصادية من الغرب الى الشرق، والنفوذ المتنامي للفاعلين غير الحكوميين.

على الجانب الأخرى فإن القوى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في نظام التعددية القطبية هي : [39].

1. **الصين:** تمثل هذه الجمهورية في مقدمة الدول التي تمتلك طموحات تاريخية ، فضلاً عن امكانيات وقدرات عسكرية واقتصادية وتكنولوجية ، فقد احتلت موقع قوة ومكانة رئيسة بين الدول بوصفها مركزاً عالمياً، واذا ما نجحت في تجاوز بعض التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فأنها ستتمكن من أن تصبح منافساً قويا مرشحاً يواجه القوة الأمريكية على صعيد التفرد السياسي بل وفي ميدان القوة الاقتصادية والعسكرية.
2. **الاتحاد الأوروبي:** فبالنظر لما تمتلكه الدول الأوربية من مقومات القوة، فأنها مؤهلة لأداء أدوار عالمية اضافية وأكثر فاعلية وتأثير في الملفات الدولية.
3. **روسيا الاتحادية** : من المتوقع أن تكون روسيا الاتحادية من أبرز المرشحين المجابهة الولايات المتحدة الأمريكية ، بالنظر لمقوماتها القوية ، إذ تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث المساحة والثانية في عدد الأسلحة النووية ، والتاسعة في الكثافة السكانية، ناهيك عن الموارد الطبيعية المتنوعة التي تمتاز بوفرتها، إذ تحتل المرتبة الأولى عالمياً من احتياطي الغاز الطبيعي، وهذا ما يجعل روسيا الاتحادية ، فاعل جيد في ملف الطاقة، فضلاً عن دورها السياسي والدبلوماسي الفاعلين دولياً وثقلها في البيئة الدولية.[40]
4. **الهند:** إذ تعد من الدول ذات المساحة والتعداد السكاني الكبيرين، ولها تطلعات عالمية تفسر سبب ظهورها السياسي كقوة فاعلة في العلاقات الدولية، تتحرك وفق رؤية جيوستراتيجية مستقبلية تتناغم وطموحها للعب دور إقليمي اكثر فاعلية.

5. **اليابان:** حتى منتصف عام 2010 كانت تبوئت اليابان المرتبة الثانية عالمياً من الناحية الاقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن اقتصادها تراجع في السنوات التي تلت هذا التاريخ ، لكن هذا لا يمنع من امتلاك اليابان قدرة في ان تؤدي دور أكثر فاعلية على الصعيد الإقليمي والدولي ، لاسيما لو توجهت إلى تطوير قدرتها العسكرية بشكل أكثر مما هي عليه [41].

يمكن القول ، أن مشهد استمرار الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو الأكثر ترجيحًا في المستقبل القريب ، بالنظر لاستمرار تفوقها العسكري والتكنولوجي، وهيمنتها على النظام المالي العالمي، وقدرتها على إدارة التحالفات الدولية بمرونة عالية ، فرغم من صعود قوى منافسة مثل الصين وروسيا الاتحادية والهند ، إلا أنها لم تصل بعد إلى مستوى يتيح لها إحداث تحول جذري في بنية النظام الدولي، كما أن طبيعة التحديات الراهنة ما زالت تتطلب دورًا قياديًا مركزيًا ، لذلك، من المرجح أن تستمر الأحادية القطبية بصيغ معدّلة، مع تكيّف تدريجي مع المتغيرات الدولية دون انهيار وشيك.

الخاتمة

يتضح من خلال ما سبق أنّ مستقبل الأحادية القطبية في النظام الدولي يمرّ بمرحلة إعادة تشكّل عميقة، تتداخل فيها التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية على نحو يعيد صياغة موازين القوة الدولية ، فرغم استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في امتلاك عناصر تفوقٍ عسكري واقتصادي وتكنولوجي يمنحها قدرة كبيرة على التأثير في النظام العالمي، فإن هذا التفوق لم يعد مطلقاً كما كان عقب نهاية الحرب الباردة ، فقد أسهم صعود قوى دولية منافسة مثل الصين وروسيا الاتحادية ، إلى جانب تنامي أدوار التكتلات الإقليمية والفاعلين من خارج الدولة، في خلق بيئة دولية أكثر تعددية وتعقيداً.

ويمكن القول إنّ مستقبل الأحادية القطبية سيعتمد على قدرة القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على التكيف مع التغيرات العالمية، واستيعاب صعود القوى الصاعدة، وإدارة المنافسة الدولية بعيداً عن الصدام الشامل ، وبهذا يبقى النظام الدولي مفتوحاً على عدة مشاهد مستقبلية ، تتراوح بين استمرار الهيمنة الأمريكية بشكل مصغّر، أو الانتقال التدريجي نحو نظام متعدد الأقطاب أكثر توازناً وتشاركاً في صنع القرار العالمي.

اولاً / الاستنتاجات :

1. **تمثل الأحادية القطبية أداة ديناميكية للتكيف مع الأزمات العالمية** : بدلاً من عدها مجرد هيمنة ثابتة، يمكن فهم الأحادية القطبية الحالية على أنها إطار يسمح للقوة المهيمنة بإعادة تشكيل النظام الدولي سريعاً لمواجهة الأزمات الاقتصادية، البيئية، والصراعات الإقليمية، ما يمنحها مرونة استراتيجية غير مسبوقة.
2. **التنافس على المعايير وليس فقط القوة**: المستقبل قد يشهد صراعاً على تحديد المعايير العالمية في التكنولوجيا، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، إذ ستظل الولايات المتحدة الأمريكية مركزاً رئيسياً، لكن نجاحها في الحفاظ على الأحادية القطبية سيعتمد على قدرتها على فرض معاييرها وليس مجرد القوة العسكرية أو الاقتصادية التقليدية.

3. **الأحادية القطبية بين الشرعية والتأثير غير المباشر**: القوة المهيمنة ستسعى لتوسيع نفوذها عبر أدوات غير تقليدية مثل الدبلوماسية الرقمية، الإعلام العالمي، والشبكات الاقتصادية العابرة للحدود، ما يجعل السيطرة أكثر تعقيداً ومتانة من السيطرة المباشرة، ويحوّل الأحادية القطبية إلى نموذج مرن قائم على التأثير أكثر من الهيمنة المباشرة.
4. **الاستدامة الاستراتيجية للأحادية تعتمد على التوازن الذكي بين المنافسة والتعاون**: المستقبل لن يكون فقط صراعاً بين القوى، بل لعبة دقيقة بين الحفاظ على التفوق الأحادي وبين فتح مساحات تعاون مع القوى الصاعدة. القدرة على إدارة هذا التوازن ستحدد استمرار الأحادية القطبية أو انتقال النظام نحو تعددية قطبية أكثر استقراراً.

ثانياً / المقترحات :

1. ضرورة تبني مقاربة تحليلية ديناميكية تقوم على الربط بين مؤشرات القوة الشاملة (العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية) والمتغيرات غير التقليدية كالأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، بما يسهم في تقديم نماذج تفسيرية أكثر دقة لمستقبل الأحادية القطبية.
2. تعزيز دراسة أدوار القوى المتوسطة والدول الوسيطة ضمن النظام الدولي، عبر تطوير إطار نظري يفسر كيفية تأثيرها في إعادة تشكيل التوازنات، بعيداً عن التركيز التقليدي على القوى الكبرى فقط.
3. اعتماد منهج استشرافي مقارن يستند إلى مشاهد متعددة، يدمج بين التحليل الكمي والنوعي، لتقييم مسارات التحول نحو التعددية القطبية، مع التركيز على تفاعلات الاقتصاد العالمي والتحالفات المرنة.

ـ الهوامش :

[1] عبد النور بن عنتر، القطبية الاحادية للنظام الدولي: اي مكانة الصين ، مجلة سياسات عربية، العدد 46 (الدوحة: 2020) ، ص101.
[2] Hansen birthe , unipolarity and world politics: a theory and its implications, Rutledge, p.5.
[3] زبيغنيو بريجينيسكي، رؤية استراتيجية : امريكا وأزمة السلطة العالمية ، ترجمة : علي مولا (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2012) ، ص20.
[4] جورج حداد ،قراءات سياسية الابعاد التاريخية والجيوسياسية للمواجهة الشاملة بين روسيا والكتلة الامبريالية، موقع الخدمات البحثية ، ٤/ ٩/ ٢٠٢٣ / على الرابط : https://rsgleb.org/article.php?catidval=0&cid=11&id=1125&utm_source=chatgpt.com
[5] Nuno Monteiro ،Theory of Unipolar Politics ،Yala university, https://politicalscience.yale.edu/publications/theory-unipolar-politics?utm_source=chatgpt.com , 25/11/2025
[6] اسيل شماسنة، النظام الدولي منذ الحرب الباردة الى اليوم، دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، (فلسطين : جامعة بيرزيت 2018) ، ص13.
[7] المصدر نفسه ، ص 13-14.
[8] رائد نعيرات، المنظمات غير الحكومية ودورها في السياسة الخارجية الامريكية، ط1 (عمان: 2010) ، ص118.
[9] اميرة الراشد، الولايات المتحدة ومستقبل قيادة العالم: انحسار الفرص وتنامي الاشكاليات والتحديات ، مجلة اراء حول الخليج، العدد 123 (الرياض : 2017)، ص65.
[10] قحطان حسين طاهر ، تحولات النظام الدولي واحتمالية تراجع الهيمنة الامريكية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2020/9/26 ، متاح على الرابط : https://mcsr.net/arabic/IzvgCcaC 2026/3/9
[11] مثنى علي المهداوي وآخرون، التحولات في نظام القطبية الدولية: دراسة مستقبل نظام اللاقطبية ، مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية، العدد 63 (العدد: 2022)، ص9.
[12] المصدر نفسه.
[13] محمد قاسم علي، تأثير القوة العسكرية في العلاقات الدولية: الولايات المتحدة الامريكية انموذجاً ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية دراسة حالة (بغداد : 2023) ، ص10.
[14] المصدر نفسه ، ص12.
[15] عبد الخالق عبدالله ، النظام العالمي الجديد الحقائق والاوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد 124 (القاهرة : 1996)، ص42.

[16] Einar H. Dyvik , Armed forces of the U.S. , statistics & facts , 17 Dec 2025 , link : https://www.statista.com/topics/2171/armed-forces-of-the-united-states/#topicOverview

[17] المصدر نفسه.

* **حرب النجوم :** وهي مبادرة اطلقها الرئيس الأمريكي ريغان في مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين من أجل التفوق في الفضاء الخارجي وجر الاتحاد السوفيتي إلى سباق تسلح جديد ، وكان أحد اسباب تفككه عام 1991. للمزيد ينظر : ناصر بن محمد الزمل ، موسوعة أحداث القرن العشرين المجلد الخامس 1981-1990 ، ط 2 (الرياض : العبيكان للنشر ، 2025) ، ص 455.

[18] زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: امل شرقي ، (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1999) ، ص42.

[19] - المصدر نفسه ، ص 42-43.

[20] رأفت رضوان، النظام الدولي للمعلومات: موقع الوطن العربي على خارطة العالم، مجلة قضايا سياسية ، العدد 12 (بغداد :1997) ، ص72.

[21] المصدر نفسه ، ص73.

[22]) احمد قاسم حسين، مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الامريكية نموذجا ، مجلة سياسات عربية ، المجلد 6 ، العدد32 (الدوحة: 2018)، ص127.

[23]) سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية واثرها في النظام الدولي ، مجلة دراسات دولية، العدد42 (بغداد: 2009)، ص156.

[24] حسن الحاج علي، السياسة الخارجية الامريكية ما بعد الحرب الباردة، ، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 4 (الخرطوم: 1995)، ص60 .

[25] حسن نافعة ، الامم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون 1995) ، ص407.

[26] مالك عوني، الاستراتيجية الامريكية وموقعها من السياسة الخارجية الامريكية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 127 (القاهرة: 1997)، ص96.

[27] المصدر نفسه ، ص 96-97.

[28] جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: احمد امين (القاهرة: الجمعية المصرية للمعرفة ، 1997)، ص277.

[29] عدنان السيد حسين، العلاقات الدولية: الحرب والسلم ومفاهيم اساسية، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية ، 1994)، ص79.

[30] المصدر نفسه ، ص 79-80.

[31] روبرت كاجان، اسس القوة، لماذا لن تتراجع الهيمنة الامريكية في العالم، موقع السياسة الدولية ، 8-3-2012 ، متاح على الرابط : https://www.siyassa.org.eg/News/2224.aspx 2026/3/9

[32] ثمانية اسباب ترجح بقاء امريكا كقوة عالمية، صحيفة المدينة ، 12 أبريل 2013 ، متاح على الرابط : https://www.google.com/amp/s/www.al-madina.com/ampArticle/221733 2026/3/9

[33] المصدر نفسه.

[34] محمد باقر محمد ، امريكا المستجدة حلم السيطرة على العالم ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 39 (دمشق : 2010)، ص185.

[35] احمد عبد الجبار عبدالله ، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 افاقه المستقبلية (بيروت: الدار العربية للعلوم والناشرون ، 2015)، ص63.

[36] وليد عبد الحي، المنظمات غير الحكومية ودورها في السياسة الخارجية الامريكية (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان ، 2010)، ص118.

[37] محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في اسيا، مجلة السياسة الدولية ، العدد 138 (القاهرة: 2011) ، ص 35.

[38] المصدر نفسه ، ص 118-119.

[39] عمار مرعي، مستقبل مكانة تركيا الجيوستراتيجية في الصراع الدولي (بيروت: دار السنهوري للنشر ، 2018) ، ص433 .

[40] وليم اشعيا عوديش ، النظام السياسي والسياسات الخارجية اليابانية المعاصرة (عمان : مركز الكتاب الاكاديمي، 2015)، ص226.

[41] اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، ط 4 (القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، 2007)، ص34.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية

اولاً- الكتب:

1- احمد عبد الجبار عبدالله ، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 افاقه المستقبلية (بيروت: الدار العربية للعلوم والناشرون ، 2015).

2- احمد قاسم حسين، مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الامريكية نموذجا ، مجلة سياسات عربية ، المجلد 6 ، العدد32 (الدوحة: 2018).

3- اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، ط 4 (القاهرة : المكتبة الاكاديمية ، 2007).

4- جوزيف ناي، المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ، ترجمة: احمد امين (القاهرة: الجمعية المصرية للمعرفة ، 1997).

5- حسن نافعة ، الامم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون 1995).

6- رائد نعيرات، المنظمات غير الحكومية ودورها في السياسة الخارجية الامريكية، ط1 (عمان: 2010).

7- زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: امل شرقي ، (عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1999).

8- زبيغنيو بريجينيسكي، رؤية استراتيجية : امريكا وأزمة السلطة العالمية ، ترجمة : علي مولا (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2012).

9- عدنان السيد حسين، العلاقات الدولية: الحرب والسلم ومفاهيم اساسية، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية ، 1994).

10- عمار مرعي، مستقبل مكانة تركيا الجيوستراتيجية في الصراع الدولي (بيروت: دار السنهوري للنشر ، 2018).

11- ناصر بن محمد الزمل ، موسوعة أحداث القرن العشرين المجلد الخامس 1981-1990 ، ط 2 (الرياض : العبيكان للنشر ، 2025).

12- وليد عبد الحي، المنظمات غير الحكومية ودورها في السياسة الخارجية الامريكية (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان ، 2010).

13- وليم اشعيا عوديش ، النظام السياسي والسياسات الخارجية اليابانية المعاصرة (عمان : مركز الكتاب الاكاديمي، 2015).

ثانياً- الدوريات العلمية:

1- حسن الحاج علي، السياسة الخارجية الامريكية ما بعد الحرب الباردة، ، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 4 (الخرطوم: 1995).

2- رأفت رضوان، النظام الدولي للمعلومات: موقع الوطن العربي على خارطة العالم، مجلة قضايا سياسية ، العدد 12 (بغداد :1997) .
3-) سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية واثرها في النظام الدولي ، مجلة دراسات دولية، العدد42 (بغداد: 2009).
4- عبد الخالق عبدالله ، النظام العالمي الجديد الحقائق والاوهام، مجلة السياسة الدولية، العدد 124 (القاهرة : 1996).
5- عبد النور بن عنتر، القطبية الاحادية للنظام الدولي: اي مكانة الصين ، مجلة سياسات عربية، العدد 46 (الدوحة: 2020) ، ص101.
6- مالك عوني، الاستراتيجية الامريكية وموقعها من السياسة الخارجية الامريكية ، مجلة السياسة الدولية، العدد 127 (القاهرة: 1997).
7- محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في اسيا، مجلة السياسة الدولية ، العدد 138 (القاهرة: 2011).
8- محمد باقر محمد ، امريكا المستجدة حلم السيطرة على العالم ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 39 (دمشق : 2010).
9- اميرة الراشد، الولايات المتحدة ومستقبل قيادة العالم: انحسار الفرص وتنامي الاشكاليات والتحديات ، مجلة اراء حول الخليج، العدد 123 (الرياض : 2017).
10- مثنى علي المهداوي وآخرون، التحولات في نظام القطبية الدولية: دراسة مستقبل نظام اللاقطبية ، مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية، العدد 63 (العدد: 2022).
11- محمد قاسم علي، تأثير القوة العسكرية في العلاقات الدولية: الولايات المتحدة الامريكية انموذجاً ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية دراسة حالة (بغداد : 2023).

ثالثاً- الرسائل العلمية:

1. اسيل شماسنة، النظام الدولي منذ الحرب الباردة الى اليوم، دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، (فلسطين : جامعة بيرزيت 2018).

رابعاً- الانترنت:

1- ثمانية اسباب ترجح بقاء امريكا كقوة عالمية، صحيفة المدينة ، 12 أبريل 2013 ، متاح على الرابط : https://www.google.com/amp/s/www.al-madina.com/ampArticle/221733
2- جورج حداد ،قراءات سياسية الابعاد التاريخية والجيوسياسية للمواجهة الشاملة بين روسيا والكتلة الامبريالية، موقع الخدمات البحثية ، ٤/ ٩/ ٢٠٢٣ ، متاح على الرابط : https://rsgleb.org/article.php?catidval=0&cid=11&id=1125&utm_source=chatgpt.com
3- روبرت كاجان، اسس القوة، لماذا لن تتراجع الهيمنة الامريكية في العالم، موقع السياسة الدولية ، 8-3-2012 ، متاح على الرابط : https://www.siyassa.org.eg/News/2224.aspx
4- قحطان حسين طاهر ، تحولات النظام الدولي واحتمالية تراجع الهيمنة الامريكية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2020/9/26 ، متاح على الرابط : https://mcsr.net/arabic/IzvgCcaC

ـ المصادر باللغة الانكليزية

1. Einar H. Dyvik , Armed forces of the U.S. , statistics & facts , 17 Dec 2025 , link : https://www.statista.com/topics/2171/armed-forces-of-the-united-states/#topicOverview
2. .Hansen birthe , unipolarity and world politics: a theory and its implications, Rutledge
3. Nuno Monteiro ،Theory of Unipolar Politics ،Yala university, https://politicalscience.yale.edu/publications/theory-unipolar-politics?utm_source=chatgpt.com

List of Sources and References

Sources in Arabic

First / Books:

1. 11- Nasser bin Mohammed Al-Zamil, Encyclopedia of Twentieth Century Events, Volume Five, 1981-1990, 2nd Edition (Riyadh: Al-Obaikan Publishing, 2025).
2. Adnan Al-Sayed Hussein, International Relations: War, Peace, and Basic Concepts (Beirut: Center for Strategic Studies, 1994)
3. Ahmed Abdul Jabbar Abdullah, China and the Global Strategic Balance After 2001: Future Prospects (Beirut: Arab House for Sciences and Publishers, 2015).
4. Ahmed Qasim Hussein, Approaches to Smart Power as a Mechanism of International Change: The United States of America as a Model, Arab Policies Journal, Volume 6, Issue 32 (Doha: 2018).
5. Ammar Marai, The Future of Turkey's Geostrategic Position in International Conflict (Beirut: Dar Al-Sanhouri Publishing, 2018).
6. Hansen Birde, Unipolarity and World Politics: A Theory and Its Implications, Rutledge.
7. Hassan Nafaa, The United Nations in Half a Century: A Study in the Development of International Organization (Kuwait: National Council for Culture, Arts and Letters, 1995)
8. Joseph Nye, International Conflicts: An Introduction to Theory and History, translated by Ahmed Amin (Cairo: Egyptian Knowledge Society, 1997).
9. smail Sabri Muqallad, International Political Relations: Theory and Reality, 4th Edition (Cairo: Academic Library, 2007).

10. Walid Abdel-Hay, Non-Governmental Organizations and Their Role in American Foreign Policy (Amman: Abdul Hameed Shoman Foundation, 2010).
11. William Isaiah Audish, The Political System and Contemporary Japanese Foreign Policies (Amman: Academic Book Center, 2015). 11- Raed Nu'airat, Non-Governmental Organizations and Their Role in American Foreign Policy, 1st ed. (Amman: 2010).
12. Zbigniew Brzezinski, Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power, translated by Ali Mulla (Beirut: Arab Book House, 2012).
13. Zbigniew Brzezinski, The American Grand Chessboard and its Geostrategic Requirements, translated by Amal Sharqi (Amman: AlAhliya for Publishing and Distribution, 1999).

Second / Scientific Journals:

1. Abdul Nour Ben Antar, "The Unipolarity of the International System: What Place for China?" Arab Policies Journal, Issue 46 (Doha: 2020).
2. Hanan Dweidar, The United States of America and International Financial Institutions, International Politics Journal, Issue 127 (Issue: 1997).
3. Hassan Al-Hajj Ali, American Foreign Policy After the Cold War, Journal of Strategic Studies, Issue 4 (Khartoum: 1995).
4. Malek Aouni, "American Strategy and its Place in American Foreign Policy," International Politics Journal, Issue 127 (Cairo: 1997).
5. Muhammad Al-Sayed Salim, "The Reality and Future of Alliances in Asia," International Politics Journal, Issue 138 (Cairo: 2011).
6. Muhammad Baqir Muhammad, "The Emerging America: The Dream of World Domination," Political Thought Journal, Issue 39 (Damascus: 2010). 10- Amira Al-Rashed, The United States and the Future of Global Leadership: Declining Opportunities and Growing Problems and Challenges, Opinions on the Gulf Journal, Issue 123 (Riyadh: 2017).
7. Muhammad Qasim Ali, The Impact of Military Power on International Relations: The United States of America as a Model, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies: A Case Study (Baghdad: 2023).

8. Muthanna Ali Al-Mahdawi et al., Transformations in the International Polar System: A Study of the Future of the Non-Polar System, Baghdad University Journal of Political Science, Issue 63 (Issue: 2022).
9. Raafat Radwan, The International Information System: The Arab World's Position on the World Map, Political Issues Journal, Issue 12 (Baghdad: 1997).
10. Salim Kat'a Ali, The Foundations of American Power and Their Impact on the International System, International Studies Journal, Issue 42 (Baghdad: 2009). 5. Abdul Khaliq Abdullah, "The New World Order: Facts and Illusions," International Politics Journal, Issue 124 (Cairo: 1996).

Third / Theses:

1. Aseel Shamasneh, The International System from the Cold War to the Present Day: A Study of the New International System in the 21st Century, Unpublished Master's Thesis (Palestine: Birzeit University, 2018). Fourth – The Internet:

Fourth/The Internet

1. Eight Reasons Why America Will Remain a Global Power, Al-Madina Newspaper, April 12, 2013, available at: https://www.google.com/amp/s/www.al-madina.com/ampArticle/221733
2. Einar H. Dyvik , Armed forces of the U.S. , statistics & facts , 17 Dec 2025 , link : https://www.statista.com/topics/2171/armed-forces-of-the-united-states/#topicOverview
3. George Haddad, Political Readings: The Historical and Geopolitical Dimensions of the Comprehensive Confrontation Between Russia and the Imperialist Bloc, Research Services Website, September 4, 2023, available at: https://rsgleb.org/article.php?catidval=0&cid=11&id=1125&utm_source=chatgpt.com
4. Nuno Monteiro, Theory of Unipolar Politics, Yale University, https://politicalscience.yale.edu/publications/theory-unipolar-
5. Qahtan Hussein Taher, Transformations of the International System and the Possibility of a Decline in American Hegemony, Al-Mustaqbal Center for Studies The Strategy, September 26, 2020, available at: https://mcsr.net/arabic/IzvgCcaC

6. Robert Kagan, The Foundations of Power: Why American Hegemony Will Not Decline in the World, International Politics Website, March 8, 2012, available at: https://www.siyassa.org.eg/News/2224.aspx